Document: EB 2009/97/R.28
Agenda: 11(e)(i)
Date: 14 August 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية جيبوتي

مذكرة رئيس الصندوق

مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير

تعديل اتفاقية القرض

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والتسعون

روما، 14–15 سبتمبر/أيلول 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

رشا عمر

مديرة البرنامج القطري

رقم الهاتف: 2100 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: r.omar@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على تعديل اتفاقية القرض الخاصة بمشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير في جمهورية جيبوتي، على النحو الوارد في الفقرة 10.

مذكرة رئيس الصندوق

مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير

تعديل على اتفاقية القرض

أولاً- الخلفية

1- كان المجلس التنفيذي، في دورته السابعة والسبعين المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2002، قد وافق على قرض مقدم إلى جمهورية جيبوتي لتمويل مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير. وقـُدم قرض الصندوق البالغ 2.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل نحو 3.59 مليون دولار أمريكي) بشروط تيسيرية للغاية. وبلغ مجموع تكلفة المشروع 3.94 مليون دولار أمريكي غـُطيت بالقرض الذي قدمه الصندوق وبمساهمة من الحكومة تعادل 0.08 مليون دولار أمريكي ومساهمة من المجتمعات المحلية تعادل 0.80 مليون دولار أمريكي. ودخلت اتفاقية القرض حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. والمؤسسة المتعاونة في هذا المشروع هي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. أما الوكالة الرائدة في المشروع فقد كانت في ذلك الوقت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، المسؤولة عن الموارد المائية.

أهداف المشروع

2- يتمثل الهدف العام للمشروع في الحد من الفقر في مختلف أنحاء جيبوتي من خلال زيادة الدخل لدى الأسر الفقيرة بتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال. أما غاياته الرئيسية فهي: (1) إنشاء رابطات مستدامة للادخار والائتمان تقدم الخدمات المالية للمستفيدين؛ (2) تنمية الخدمات المستدامة غير المالية وخدمات تطوير الأعمال المستندة إلى السوق؛ (3) وضع استراتيجية وطنية للتمويل الصغير والمشروعات الصغيرة والإطار القانوني الخاص بهذا الميدان، واعتمادهما؛ (4) تعزيز مجموعة الأنشطة المدرة للدخل وتنويعها بالنسبة للمجموعة المستهدفة. ويغطي المشروع جميع المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن في البلاد، بما فيها العاصمة، مع التركيز في البداية على عواصم محافظات علي صبيح وأوبوك وتاجورا ودخيل. وتقدر الفئة المستهدفة بـــ 000 150 شخص، أي نحو000 30 أسرة، وهم من الفقراء الذين يعيشون على تربية الحيوان، وزراعة البساتين والزراعة عموماً، وصيد الأسماك، والمصنوعات الحرفية، وهم على وجه الخصوص من النساء والشباب ممن لديه الاستعداد للبدء بنشاط إنتاجي بصورة مستقلة.

إنجازات المشروع

3- أجرى الصندوق بعثة استعراض منتصف المدة في مارس/آذار 2009 لتقدير أداء المشروع وقدرته على الاستدامة. وخلصت البعثة إلى أن الإنجازات الرئيسية للمشروع تتمثل فيما يلي: (1) سن قانون بشأن

التمويل الصغري في 2007، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك جيبوتي المركزي، مما أعطى الإطار القانوني لنظام الائتمان والادخار الذي أنشأه المشروع؛ (2) إنشاء أول رابطة للادخار والائتمان في جيبوتي، وهي الصندوق الوطني للادخار والائتمان (*Caisse Nationale d'Epargne et de Crédit*)، بدعم من المشروع في فبراير/شباط 2008. وترتكز رابطة الادخار والائتمان على المناطق الحضرية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، كان عدد أعضائها قد بلغ 432 2 شخصاً بينهم 270 1 امرأة. وحشدت الرابطة ما يعادل 000 626 دولار أمريكي من المدخرات وقدمت 367 قرضاً كان نصيب النساء منها 210 قروض. وبلغت قيمة حافظة القروض ما يعادل 500 371 دولار أمريكي. وتقدّر التوقعات المالية أن رابطة الادخار والائتمان ستحقق الاكتفاء الذاتي التشغيلي خلال أربع سنوات.

4- وعلى ضوء الإمكانات الكبيرة لنموذج رابطة الادخار والائتمان لحشد المدخرات وتقديم القروض، قررت الحكومة اعتماد هذا النموذج في تقديمها للخدمات المالية لفقراء الحضر والريف. كما أن مقترضي الصندوق الاجتماعي للتنمية (*Fonds Social de Développement*)، وهو منظمة الائتمان الصغير الرائدة في جيبوتي، أنشأوا الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (*Caisse Nationale d'Epargne et de Crédit*)، باعتماد نموذج رابطة الادخار والائتمان. وتعمل الحكومة حالياً أيضاً على الترويج لإنشاء رابطتين جديدتين للادخار والائتمان في المحافظتين الريفيتين تاجورا وعلي صبيح.

ثانياً- التعديلات المقترحة على اتفاقية القرض

5- تطور الإطار المؤسسي للتمويل الصغري في جيبوتي أساساً منذ تصميم المشروع. وفي 2007، أطلقت الحكومة المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية (*Initiative Nationale pour le Développement Social*) بهدف التوسع في نطاق توزيع المكاسب المتأتية عن النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال السنوات الأربع الماضية. وتهدف المبادرة إلى ما يلي: (1) تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ (2) إعادة هيكلة النظام الوطني للإنتاج بحيث يخلق فرص عمالة كافية ويحدّ من البطالة؛ (3) مساعدة الفئات السكانية الضعيفة. وقد أدت الأزمة الغذائية العالمية الحالية إلى تفاقم أوضاع الفئات الضعيفة في البلاد، وانخفضت بتأثير هذه الأزمة القدرة الشرائية لديهم، وهي محدودة أصلاً، انخفاضاً حاداً. وستعمل المبادرة، باعتبارها الجيل الثاني من وثائق استراتيجية الحدّ من الفقر،على تحقيق الشمول والنمو المناصر للفقراء.

6- وقد أنشئ في سياق تنفيذ المبادرة كيان حكومي يدعى "الأمانة العامة للتضامن الوطني" وهو تحت سلطة رئيس الوزراء، كما أنشِـئت الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية (*Agence Djiboutienne de Développement Social*) التي تشمل مهمتها الترويج لتطوير التمويل الصغري. وتتمثل رؤية الحكومة في الترويج لإنشاء شبكة من رابطات الادخار والائتمان تخدم سكان المدن والريف. وسيشكـّل فريق للمساندة التقنية ضمن الوكالة الجيبوتية لتقديم التدريب والمساعدة التقنية للأفرقة الإدارية في رابطات الادخار والائتمان ولهيئاتها الرئاسية. كما سيكون فريق المساندة التقنية مسؤولاً كذلك عن التحقق من الحسابات ونظم الرقابة الداخلية في الرابطات والتفتيش عليها. ومن المنتظر أن تشكل شبكة رابطات الادخار والائتمان في وقت لاحق، بمساعدة من فريق المساندة التقنية، اتحاداً لها وسيحصل هذا الاتحاد على الصفة القانونية كمنظمة

تعاونية. وبصورة موازية لذلك، ستــُطور قدرة بنك جيبوتي المركزي لتمكينه من أداء مهامه الإشرافية والتنظيمية.

7- ويعمل حالياً كل من مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية على دعم تنفيذ رؤية الحكومة لتطوير التمويل الصغري في البلاد. وسيموّل مصرف التنمية الأفريقي المساعدة التقنية لبنك جيبوتي المركزي في الجوانب الإشرافية والتنظيمية لعمله، في حين أن البنك الإسلامي للتنمية يقدم خطوط الائتمان للوكالة الجيبوتية لكي تمول بدورها رابطات الادخار والائتمان. وقد طلبت الحكومة من مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير الذي يموّله الصندوق تغطية تمويل تكاليف الموظفين والتشغيل في فريق المساندة التقنية وبناء قدرات رابطات الادخار والائتمان. وتموّل الحكومة العجز التشغيلي لدى الرابطات إلى أن تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي التشغيلي.

8- وعلى هذا فإن هناك حاجة إلى تعديل اتفاقية القرض للمواءمة بين مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير والبرنامج الوطني ورؤية الحكومة الخاصة بتطوير قطاع التمويل الصغري. وتشمل التعديلات الرئيسية نقل إدارة مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير إلى الوكالة الجيبوتية وتخصيص باقي أموال القرض لتمويل فريق المساندة التقنية وبناء قدرات رابطات الادخار والائتمان، وإعادة تقييم مساهمة الحكومة في المشروع. ويتضمن الملحق جدولاً يبيّن خطة التمويل المعدّل للمشروع. وقد أيد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التعديل.

9- وسيقدم القرض إلى جمهورية جيبوتي بموجب نفس الشروط والأحكام التي كان المجلس التنفيذي قد وافق عليها في ديسمبر/كانون الأول 2002. وستبقى غايات المشروع ومنطقته والمجموعة المستهدفة على النحو الوارد في تقرير تصميم المشروع واتفاقية القرض. أما التعديلات المحددة على اتفاقية القرض فهي كما يلي:

(أ) **تنفيذ المشروع**. تدير المشروع الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية تحت المسؤولية العامة للأمانة العامة للتضامن الوطني.

(ب) **وصف المشروع**. يتألف المشروع من المكونات الثلاثة التالية:

المكون 1: بناء القدرات وتعزيز التمويل الصغير. الحصيلتان الرئيسيتان لهذا المكون هما: (1) قيام فريق المساندة التقنية، بالتعاون مع إدارة التمويل الصغير في الوكالة الجيبوتية، بتقديم الدعم الفعال لإنشاء شبكة رابطات الادخار والائتمان؛ (2) إنشاء اتحاد رابطات الادخار والائتمان وتشغيله.

المكون 2: تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير. الحصيلة الرئيسية لهذا المكون هي توسيع شبكة رابطات الادخار والائتمان وتدعيمها، وهو ما سيتحقق من خلال ما يلي: (1) بناء القدرات والتدريب على الإدارة للموظفين الإداريين في رابطات الادخار والائتمان؛ (2) تجهيز رابطات الادخار والائتمان بنظام للمعلومات الإدارية محوسب وموحد؛ (3) إنشاء رابطات الادخار والائتمان في المناطق الريفية.

المكون 3: إدارة المشروع وتنسيقه. الوكالة الرائدة هي الأمانة العامة للتضامن الوطني. وستقوم الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية بمهام التنسيق والتخطيط والبرمجة. أما دور لجنة المشروع التوجيهية فسيمارسه المجلس التنفيذي للوكالة الجيبوتية.

(ج) **الحساب الخاص بالمشروع:** سيخوّل بإدارة الحساب الخاص بالمشروع مدير التمويل الخارجي في وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، المسؤولة عن الخصخصة، ومدير الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية.

ثالثا – التوصية

10- يوصى بأن يوافق المجلس التنفيذي على التعديل المقترح على اتفاقية قرض مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير.

خطة تمويل المشروع

مصدر التمويل	المبلغ الأصلي المزمع (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية المزمعة	المبلغ المعدّل بحسب استعراض منتصف المدة (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية
الصندوق	3.597	91.2	3.597	40.7
الحكومة[أ]	0.168	4.2	1.090	17.9
جهات مانحة أخرى	0.101	2.6	0.101	40.8
المستفيدون	0.079	2.0	0.079	0.6
مجموع تكاليف المشروع	3.944	100	4.867	100.0

[أ] زادت مساهمة الحكومة إذ أنها ستمول إنشاء رابطات الادخار والائتمان وتكاليف تشغيلها إلى أن تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي التشغيلي.